الأمم المتحدة
S/2011/256
مجلس الأمن
Distr.: General
4 May 2011
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه الرسالة المؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١١ الموجهة إلي، مع مرفقها، من معالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا، والمتعلقة بمتابعة قرار الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بشأن ”التحقيق في ادعاءات بمعاملة الأشخاص معاملة لاإنسانية والاتجار غير المشروع في الأعضاء البشرية في كوسوفو“.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تأييدي لإجراء تحقيق معمق ومحايد ومستقل في هذه الادعاءات الخطيرة. وسوف تبذل منظمة الأمم المتحدة كامل تعاونها في هذا التحقيق إذا تقرر إجراؤه.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) **بان** كي - مون

مرفق الرسالة المؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠١١ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة الموجهة إليكم من معالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، رفقة ورقة مفاهيمية ترد كمرفق.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وتعميمهما بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن الرسمية.

(توقيع) فيودور ستارشيفتش

الضميمة الأولى

جمهورية صربيا

وزارة الخارجية

بلغراد، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١١

سعادة الأمين العام،

في اجتماعنا الأخير الذي عقد في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١١، ناقشنا تأثيرات تقرير المعاملة غير الإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو، الذي أعدته الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. وقد اتفقنا على أن تلك الادعاءات يجب أخذها بجدية بالغة والتعامل معها بصورة ملائمة.

وقد أظهرت المناقشة التي جرت في مجلس الأمن في ذات التاريخ، والتي تركزت على تقريركم عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2011/43)، أن جميع أعضاء المجلس يعتقدون أن الوقائع المعروضة في التقرير المذكور خطيرة إلى أقصى درجة وتستلزم تحقيقا دقيقا.

إن جسامة الجرائم المدعاة والواردة في تقرير الجمعية البرلمانية، بما في ذلك كون ممارسة استئصال الأعضاء والاتجار بها كانت معروفة منذ فترة طويلة، تدفعنا إلى أن نعمل معا لكي نتوصل إلى الحقيقة ونقدم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة.

وقد جرت جميع التحقيقات في جرائم الحرب التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة برعاية مجلس الأمن حتى وقتنا الحاضر، ويجب تطبيق معيار العدالة الأساسي ذاته في حالة استئصال الأعضاء البشرية أيضا.

ونظرا لعدم وجود مؤسسة مكلفة بولاية القيام بتحقيق دقيق من هذا النوع، فيجب إنشاء آلية تحقيق مخصصة، تحت سلطة مجلس الأمن. ومن شأن إجراء تحقيق جنائي بولاية دولية، إلى جانب كونه مستقلا ويتسم بمساءلة دولية، أن يجعل ذلك التحقيق شاملا وأن يضمن تعاون جميع الجهات المعنية. وسيكون أيضا قادرا على توفير برنامج فعال لحماية للشهود ونقلهم إلى أماكن أخرى. وصربيا مستعدة للتعاون التام مع آلية التحقيق المخصصة تلك، إلى جانب التعاون مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

ونعتقد أن حتمية إجراء تحقيق سليم يجب ألا تضفى عليها صفة سياسية وألا تُربط بالخلافات الدبلوماسية على كوسوفو، بل إن ذلك التحقيق ينبغي أن يوضع في نهاية المطاف في خدمة الحقيقة والمصالحة.

وأود أن أؤكد لكم مجددا أن الحكومة الصربية تظل ملتزمة بقوة بالحوار مع بريشتينا، وبلادي مصممة على حل جميع الخلافات على طاولة المفاوضات، من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وتحقيق مصالحة تاريخية بين الصرب والألبان في أقرب وقت ممكن.

سعادة الأمين العام،

إنني سأقدر تقديرا عاليا مساعدتكم ودعمكم في إنشاء آلية تحقيق مخصصة تحت سلطة مجلس الأمن. وأرفق طي هذه الرسالة ورقة مفاهيمية تحتوي على الملامح العامة لتلك الآلية.

وسأغدو ممتنّا لو تفضّلتم بإحاطة أعضاء مجلس الأمن علما بهذه الرسالة ومرفقها. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها كذلك باعتبارهما وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

وتفضلوا بقبول تأكيدات أسمى اعتباري.

(توقيع) فوك جيريميتش

الضميمة الثانية

٢٤ آذار/مارس ٢٠١١

ورقة مفاهيمية

أولاً – على أساس تقرير مقرر لجنة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا عن الشؤون القانونية وحقوق الإنسان، السيد ديك مارتي، والمعنون ''المعاملة غير الإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو'' (التقرير الوارد بالوثيقة ١٢٤٦٢، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، اعتمدت الجمعية البرلمانية القرار ١٧٨٢ (٢٠١١) المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

إن جسامة ادعاءات الجرائم الواردة في الوثائق المذكورة أعلاه، مثل حالات الاعتقال غير المشروع والتعذيب والمعاملة غير الإنسانية و ''اختفاء'' المقبوض عليهم وحالات القتل الشنيع بعد نزع أعضاء المقبوض عليهم والاتجار بالأعضاء البشرية عن طريق جهات لها صلات مع عصابات الجريمة المنظمة، وما إلى ذلك، تستلزم تحقيقا جنائيا دوليا فوريا ومستقلا، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

وقد أظهرت مناقشة مجلس الأمن التي جرت في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١١ حول تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن أعضاء المجلس يعتقدون أن الوقائع التي وردت في تقرير السيد مارتي خطيرة للغاية وتستلزم تحقيقا فوريا ودقيقا.

ثانياً – نظرا للمواقف التي جرى التعبير عنها في اجتماع مجلس الأمن، والاختصاص الإقليمي المحدود لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو[١]، تعتبر جمهورية صربيا أن من الضروري أن ينشئ مجلس الأمن، في أسرع وقت ممكن، آلية تحقيق مخصصة ملائمة تحت سلطته. وينبغي أن تتألف تلك الآلية من محققين مستقلين وذوي كفاءة ومحايدين، تقترحهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويجب أن يرأسها ممثل خاص للأمين العام، يعين بقرار مناسب يصدره مجلس الأمن، يتضمن كذلك اختصاصات ولايته. ويجب

(١) تتعلق ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بأراضي مقاطعة كوسوفو وميتوهيا المتمتعة بالحكم الذاتي فحسب (الإجراء المشترك للمجلس 2008/124/CFSP، المادة ١، الفقرة ل)، بينما يتركز نشاط بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو فقط على تقديم الإرشاد والمشورة إلى مؤسسات كوسوفو المختصة (المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤)، في مجالات سيادة القانون (الإجراء المشترك للمجلس 2008/124/CFSP، المادة ٣، الفقرة أ). وتضطلع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بالأنشطة المتصلة بالشرطة والعدالة، بالاشتراك مع مؤسسات كوسوفو، وتقوم بها جزئيا فحسب بصفة مستقلة (الإجراء المشترك للمجلس 2008/124/CFSP، المادة ٣، الفقرة د).

أن يقدم الممثل الخاص للأمين العام تقاريره طوال التحقيق وبعده عن طريق الأمين العام، إلى مجلس الأمن، الذي يجوز له أن يتخذ القرارات الملائمة، حسب المقتضى.

وينبغي أن تكفل هذه الآلية تحقيقا شاملا وأن تضمن تعاون جميع البلدان ذات الصلة بالإجراءات التحقيقية، ومؤسساتها. ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤، ينبغي أن يدعو المجلس جميع الدول الأعضاء إلى التعاون مع التحقيق.

ثالثاً - إضافة إلى ذلك، ونظرا للطبيعة المعقدة والخاصة للتحقيقات في أراضي كوسوفو، فمن الضروري تطوير الموارد البشرية والقدرة المالية لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وبالتالي، تعتبر جمهورية صربيا أنه يجب تدعيم قدرة وحدة حماية الشهود التابعة لتلك البعثة بصورة كبيرة لكي تكفل برنامجا ملائما وفعالا لحماية الشهود ونقلهم إلى خارج كوسوفو[٢]. وفي هذا الصدد، توجد فعلا ممارسات قائمة يمكن استخدامها، مثل النقل إلى أماكن أخرى، والحماية الميدانية، وبرامج الدعم الميدانية، والأمن والدعم خلال جلسات المحاكمة وبعدها، وزيادة الحماية والدعم للضحايا والوسطاء، وتحسين الدعم النفسي للضحايا والشهود، وما شابه ذلك.

وإضافة إلى ذلك، فإن طبيعة التحقيق تشير أيضا إلى ضرورة تدعيم إدارة التحقيقات ووحدة جرائم الحرب ووحدة الشرطة وغيرها من عناصر تلك البعثة، لكي يمكن التحقيق بدقة وبعناية في الادعاءات البالغة الخطورة والواردة في التقرير، وملاحقة الجرائم، إن ثبتت، وفقا للإجراءات القضائية الدولية.

رابعاً - من مصلحة صربيا وجميع البلدان الأخرى، ولا سيما بلدان المنطقة، إلى جانب المنظمات الدولية المنتشرة في كوسوفو، أن تشارك وتقدم مساهمتها الكاملة في التحقيق الدولي الرامي إلى تقرير الحقيقة. وجمهورية صربيا من جانبها مستعدة لتقديم كل الدعم اللازم لذلك التحقيق.

ونحن مقتنعون بأن هذه الادعاءات يجب أخذها بجدية بالغة والتعامل معها على نحو ملائم. وحتى الآن، فإن جميع التحقيقات في جرائم الحرب التي ارتكبت خلال التراعات في يوغوسلافيا السابقة قد أجريت وجرت ملاحقتها من قبل هيئات لها ولايات صادرة عن مجلس الأمن. ويجب تطبيق ذلك المبدأ في هذه الحالة أيضا.

ومع التشديد على الصفة العاجلة لتحقيق محايد تضطلع به الأمم المتحدة، تسعى صربيا إلى تجنب تسييس هذه المسألة. وتظل صربيا ملتزمة بالحوار بين بلغراد وبريشتينا، من أجل التوصل إلى اتفاق تاريخي بين الصرب والألبان في أقرب وقت ممكن.

---

(٢) قرار الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ١٧٨٢ (٢٠١١)، الفقرة ١٩-٢-٢.